

محكمة الحراسة بدأت جلساتها أمس تأجيل المحاكمة أسبوعين ٧ متهمين تغيبوا عن الجلسة الأولى

بدأت محكمة « الحراسة وتأمين سلامة الشعب » أمس فى نظر دعوى فرض الحراسة على ١١ من الذين ادانتهم محكمة الثورة فى قضية مؤامرة ١٥ مايو. اشترك فى المحاكمة - لأول مرة فى تاريخ القضاء المصرى - القضاة الشعبيون .. ومن ثم فإن رئيس المحكمة القى فى بداية الجلسة كلمة ، عبر فيها عن معنى المحاكمة وتطور تشريع الثورة الى التزام سيادة القانون ، لحماية النظام السياسى والاجتماعى للبلاد ، وتأمين سلامة الشعب، وتوفير الامن للوطن والمواطن. وقد حضر جلسة أمس من المدعى عليهم عبد المحسن ابو النور ، ومحمد نايق ،

وسامى شرف ، ومحمود السعدنى ، فى حين تغيب على صبرى ، وشعراوى جمعة وضياء داود ، وباقى المتهمين ، لرفضهم الحضور ، رغم اعلانهم - كما اكد ذلك المدعى العام الاشتراكي - وقد سرد المدعى العام فى خطبة الادعاء اسباب طلبه فرض الحراسة لان المتهمين «اضروا بأمن الدولة ، وعرضوا الوحدة الوطنية للخطر ، كما افسدوا الحياة السياسية» وبنى نهاية الادعاء ، ثل المدعى العام انه يعلن تنازل الادعاء عن مخاصبة السيدة مكارم مصطفى طاهر زوجة المدعى عليه محمود السعدنى، وبالتالي لا يطالب بفرض الحراسة عليها .

وقررت المحكمة - بعد مداولة اشترك فيها القضاة الشعبيون - تأجيل القضية الى جلسة ٢٥ مارس ، مع طلب حضور كل المدعى عليهم وتكثيف من الاطلاع على كافة الاوراق ، مع استمرار علانية الجلسات .